

الرخاء المشترك: هل هو مجرد شعار آخر؟



النهار / وكالات

كيف يمكن الخروج من مشاكل الفقر؟ الحقيقة هي أن جزءاً كبيراً من جهود تخفيض الفقر الذي تحقق في العقد الماضي يرجع سببه إلى النمو والعلاقة بين النمو ونمو دخل الفقراء قوية جداً: ووفقاً لدراسة حديثة أجراها بيفيد دولار وآخرون (البنك الدولي) ، فإن دخل الفقراء يزداد في المتوسط بمعدل مماثل لمعدل زيادة دخل باقي جميع السكان ولسنوات عديدة، ظل الشعار السائد هو أن الاقتصادات يجب أن تنمو، وبذلك سينخفض الفقر فالصين تشهد نمو سريع يقابلها « انخفاض هائل ومستدام للفقر، وشيلي التي أدت سنوات عديدة من النمو المطرد فيها إلى انخفاض نسبة الفقر المفق إلى أقل من ١٠ في المائة .

فهناك علاقة ارتباط وثيق بين النمو وخفض الفقر ولكن هذه العلاقة أبعد ما تكون عن الكمال فالنمو لا يأتي دائماً في صف الفقراء، والرخاء لا تنم دائماً مقاسمته، أو المشاركة في ثماره إلى حد ما بما يكون عادلاً للفقراء.

وينطلق الهدف الجديد لمجموعة البنك الدولي بشأن «تعزيز الرخاء المشترك» إلى زيادة الاهتمام بهذه القضية أكثر في النقاش الدائر بشأن التنمية.

وإذا أجرينا استطلاعاً حول معنى عبارة «الرخاء المشترك» فإن هناك احتمالات بأن العديد من الآراء ستشير إلى «النمو والأنصاف»، أو شيء من هذا القبيل وتتمثل إحدى الطرق لتجسيد هذه الفكرة من خلال تبني المبدأ الذي طرحه مفكرون مثل راولز وغاندي قبل فترة طويلة: وهو التركيز على رفاهية الناس الأقل حظاً كمقياس حقيقي لتقدم المجتمع.

ولتعزيز هدف الرخاء المشترك» يستخدم نمو دخل الفرد في أدنى ٤٠ في المائة من السكان في كل بلد نام كمؤشر للنمو - وهو مقياس بسيط يشير إلى الحاجة إلى وجود اقتصاد متناسم، جنباً إلى جنب مع اهتمام أساسي بتحقيق الأنصاف والمساواة وهو ما يمثل حكمة متنامية الحجم يتعين توزيعها بشكل منصف .

والرخاء المشترك يتطلب وجود الرخاء والازدهار - فمن المستحيل تقريباً أن نزيد دخول الفقراء دون نمو مجمل الاقتصاد إلا أن العكس ليس صحيحاً؛ فيمكن أن يتحقق نمو في ظل القليل من النمو في الدخل أو بكونه وذلك في الأوساط الأقل حظاً، ولعل

تقييم قدرات المجتمع المدني في اليمن

تسعى المرأة اليمنية لتغيير الصورة النمطية عنها في مجتمع محافظ يعتقد معظم الرجال فيه أن دور المرأة ينحصر في المنزل، استطاعت المرأة اليمنية أن تكسر قيود الموروث الاجتماعي وتصنع دورها بنفسها. لعل ما أثار الاهتمام بهذا الموضوع الورشة التي أقامها البنك الدولي في اليمن الخاصة بـ«استعراض نتائج دراسة تقييم قدرات منظمات المجتمع المدني التنموية في اليمن» حيث كانت النساء تشكل ما يقارب ٥٠ بالمئة من الحضور ولعل الأهم من ذلك أن بعضهن يقود منظمات مجتمع مدني تعمل في مختلف المجالات .

النهار / وكالات

«يجب أن تتجاهل المرأة اليمنية كل ما يقوله عنها الرجال وأن لا تقف عنده حتى تستطيع أن تعمل وتنتج، كلما جابهتنا صعوبات التقاليد وقيم المجتمع المحافظة أصبحنا أكثر إصراراً على النجاح» هذا ما قالته إحدى المشاركات وهي فوزية شابة من محافظة مأرب المشهورة بكونها إحدى المناطق اليمنية الأكثر محافظة والتي ما زالت الأعراف القبلية فيها تحكم سير الحياة بشكل كامل.

استطاعت هذه الشابة أن تقود منظمة مجتمع مدني لتساعد أهالي مأرب على توصيل صوته لمختلف الشرائح اليمنية. تصف فوزية تقبل مجتمعها لها في البداية بأنه كان صعباً بل إنه وصل إلى حد التهديد بالعنف، لكنها استطاعت بإصرارها أن تتخطى كل الظروف وأن تجبر المجتمع على تقبلها بل والعمل معها وأصبحت على حد قولها مرجعاً يتم استشارته من قبل المسؤولين المحليين عند النظر في دور منظمات المجتمع المدني في مأرب، كما أشارت إلى أن ما ساعدها على تحقيق ذلك هو استئجار المسؤولين بأن كل ما تم الحصول عليه من دعم مادي إستفاد منه المجتمع بشكل مباشر.

وتستطرد فوزية قائلة أن مما لاشك فيه أن الرجال والنساء يستفيدون من التنمية بنسب متفاوتة لأن لكل منهم دور مختلف، لكن لا يجب أن تظل المرأة هدفاً للبرامج التنموية فحسب وإنما يجب أن تصبح شريكة في عملية التنمية و إن زخم المشاركة النسوية في عملية التنمية جاء نتيجة لمعاناتها خلال العقود المنصرمة.

أما فيما يتعلق بالتحديات القادمة فإن الخوف هو أن يتم تقليص دور المرأة في اليمن بسبب الرؤى التي لا تؤمن بأهمية مشاركتها وأن يتم تحديد دورها في جمعيات نسوية محدودة التأثير، الأمر الذي سيرك آثاراً سلبية على التنمية .

الجمعية مجالس الأمن من المشاة والركاب الطسيع



اعتماداً كبيراً على الموارد الطبيعية يزداد احتمال تعرضها لحرب أهلية ١٠ مرات عن البلدان الأخرى .

وما من شك في أن البعض يستفيد من خلال عمليات محاسبية ماهرة وسرية من التلاعب في الأرباح وقد أبلغ الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان مجلس الأمن بأن أفريقيا تخسر أموالاً كل عام من خلال أسلوب التهرب من الضرائب

المعروف باسم سوء تسعير السلع أكثر مما تحصل عليه من المساعدات الانمائية الدولية .

وهي خسارة لا تستطيع البلدان تحملها إن كانت تريد بناء مستقبل يقوم على شراكات سليمة بين الحكومة والقطاع الخاص، مع الالتزام بالشفافية والتركيز على استخدام الموارد في تحسين مستويات معيشة السكان .

ولمجموعة البنك الدولي أنشطة في أكثر من ٧٠ بلداً غنياً بالموارد والكثير من هذه البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء، وبشهاد الكثير منها أوضاعاً هشة ومتأثرة بالصراعات، وتحصل على مساعدات من المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق البنك الدولي للتعامل مع أشد بلدان العالم فقراً.

من خلال سلاسل القيمة الكاملة للصناعات الاستخراجية الإصلاح نظام تحصيل رسوم حقوق الامتياز إذا كانت التعاقدات نتاج مفاوضات سيئة أو يتم تبديد العائدات منها

«ألماس الدم» فليبيريا أول بلد أفريقي يحصل على تصنيف ممثل لمبادئ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠٠٩. وأصبحت ليبيريا بمساعدة من البنك الدولي أسرع من نغدر المبادرة، إذ أصدرت طوعية قانوناً للموارد المعدنية تجاوز متطلبات المبادرة لإدارة الموارد على نحو يتسم بالاستدامة.

وتم إطلاق بلدان أخرى مثل سيراليون على الدروس المستفادة من تجربة ليبيريا . لذا فإن دور منظمات المجتمع المدني له أهمية حاسمة. فلها - إلى جانب البرلمانين ووسائل الإعلام - دور حيوي يجب أن تلعبه في تيسير تحسين المناقشات بشأن السياسات، وتحسين المفاوضات على التعاقدات، وتحسين القدرة على تنفيذ التعاقدات، وتنفيذ الالتزامات التعاقدية.

وللشفافية أهمية بالغة، فهي تتيح تكافؤ الفرص وتعطي المواطنين الأدوات التي تمكنهم من محاسبة الحكومات والقطاعات الخاصة. وهي تمكن المحققين من تتبع تدفق الأموال والأهم من ذلك كله، أن الشفافية قد تُعجل بتحويل الثروات المخفية والسرية إلى مشروعات للقضاء على الفقر والرخاء المشترك الذي يتحقق في ضوء النتائج والخضوع للمساءلة.

وللمساعدة في تحقيق مزيد من الشفافية بشأن التعاقدات والتراخيص وعقود الامتياز

لذا يجب الانطلاق من نقطة البداية ومن مرحلة التفاوض على العقود تحديداً حتى لا تجد البلدان نفسها في وضع غير موات عند التفاوض مع فرق من المحامين الذين تستخدمهم الشركات الدولية وضرورة مساعدة الحكومات في التفاوض على العقود من خلال مرفق المساعدات الفنية للصناعات الاستخراجية والمرفق الجديد للصناعات الاستخراجية في أفريقيا الذي يساعد البلدان المعنية أيضاً على تحسين أطرها القانونية والتنظيمية لقطاع التعدين والمحروقات مثلاً يحدث في أفغانستان ومغشقر وموريتانيا.

فضلاً عن مساندة البلدان أيضاً في تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في ٤٠ بلداً، منها أفغانستان وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا وبنمور الشرقية.

وتعتبر ليبيريا من البلدان التي عصفت به حروب أهلية أكاها التناحر أو ما يسمى

والمستفيدين الحقيقيين منها، أطلقت شراكة إتاحة التعاقدات للجميع لضمان الإفصاح الفعال عن كل التعاقدات العمومية والمشاركة فيها للمساعدة في تحفيز القطاع الخاص على أن يكونوا مُحركاً للتنمية لذا أعلن عن مبادرة شفافية القطاع الخاص وتعاونها التي تضم مجموعة متنوعة من الأدوات للمساعدة في تحفيز دور القطاع الخاص ك مُحرك للتنمية .

وإحدى هذه الأدوات -وهي مؤشر بيانات الشركات المفتوحة -التي تتيح البحث عن شركة ما في موقع على شبكة الانترنت وأن تطلع على معلومات عن تسجيلها وأيضاً استخراج عرض تقديمي مصور لشبكة الشركات التي تنتمي إليها الشركة ومعلومات تسجيل كل الشركات في شبكتها . فقبل أن تجلس البلدان على مائدة التفاوض مع الشركات، فإنها سوف تستفيد من مجموعة أخرى من البيانات: وهي معرفة الحجم الدقيق للفلزات المعدنية في باطن الأرض. وذلك هو السبب في أننا نعمل أيضاً لوضع «خريطة تكلف تريليون دولار» لأفريقيا لوضع كل الموارد المعدنية للقارة -بمعنى الكلمة- على الخريطة .

والحقيقة اليوم هي أن الكثير من الثروات المعدنية الحقة للقارة لا تزال غير معروفة وغالباً ما يتسبب الافتقار إلى المعلومات الجغرافية والمعدنية في ضعف مركز البلدان الأفريقية خلال المفاوضات بشأن عقود التعدين، فمعرفة هذه الموارد سيعطي أفريقيا ميزة تنافسية.

ومن شأن استغلال الثروات المعدنية لقارة أفريقيا بكفاءة أن يساعدها على كسر حلقة العنف والهاشاشة، وعلى أن تحتل المكانة التي تليق بها ك مُحرك لنمو يشمل الجميع بثماره وتنمية تتسم بالاستدامة.

النهار / وكالات

تخيل أنك زعيم بلد أفريقي وأن ميزانية حكومتك بالكامل خلال السنة كلها ١,٢ مليار دولار

وفي العام نفسه، باع مستثمر ٥١ في المائة من حصته في منجم ضخ لخام الحديد في بلدك مقابل ٢,٥ مليار دولار أي أكثر من ضعفي ميزانية حكومتك السنوية.

وتخيل أنك أمرت بإجراء مراجعة لتراخيص التعدين التي أصدرتها الحكومات السابقة وعلمت أن المستثمر الذي باع حصته بمبلغ ٢,٥ مليار دولار، كان قد منح رخصة التعدين في بلدك مجاناً .

هذا ما حدث في غينيا ، إنها قصة رئيس غينيا، (ألفا كوندي)، يسردها أمام مؤتمر مجموعة الثمانية للتجارة والشفافية وجباية الضرائب في لندن وهي قصة تستحق أن تسرد على اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن الدول الهشة والموارد الطبيعية .

وبالقيمة الدولارية، من الواضح أن الموارد الطبيعية لديها إمكانية أن تساعد على تمويل مشروعات إنمائية من شأنها إحداث تحولات جوهرية في الدول الهشة، وتستطيع البلدان المعنية إذا أحسنت إدارة مواردها الطبيعية أن تستخدم هذه الموارد في كسر حلقة العنف والهاشاشة، وقد يكون النجاح في ذلك إيداناً بتحقيق الاستقرار والتنمية ونهاية الاعتماد على المساعدات .

غير أن الموارد محدودة وغير متجددة والدول الهشة أمامها فرصة واحدة لإصلاح استغلال الموارد ، وإذا ضاعت الفرصة فالثمن غال ، فبحوثنا تظهر أن البلدان ذات الاقتصاديات البطيئة النمو المنخفضة الدخل التي تعتمد